

العدل الدولية» تتلقى طلباً أممياً لإبداء الرأي حول الاحتلال الإسرائيلي»



(لاهاي: رويترز)

أكدت محكمة العدل الدولية، الجمعة، تلقيها رسمياً طلباً من الجمعية العامة للأمم المتحدة لإبداء رأي استشاري بشأن العواقب القانونية لاحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية.

ويتوقع أن تعد المحكمة قائمة بالدول والمنظمات التي سيُسمح لها بتقديم إفادات كتابية، لكن البيان الصحفي لم يقدم معلومات إضافية حول الإطار الزمني لتلك العملية. وفي آراء استشارية سابقة، حددت المحكمة أيضاً جلسات استماع، لكن من المرجح أن يستغرق الأمر عدة أشهر على الأقل قبل تحديد مواعيد.

وفي تحرك نددت به إسرائيل ورحب به الفلسطينيون، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من محكمة العدل الدولية، الشهر الماضي، تقديم رأي استشاري حول التبعات القانونية «للاحتلال الإسرائيلي والاستيطان، وضم الأراضي، بما في ذلك الإجراءات الهادفة إلى تغيير التركيبة الديموغرافية وطبيعة، ووضع مدينة القدس، واعتماد تشريعات وإجراءات

«تميزية لتكريس هذه السياسة

ويطلب قرار الأمم المتحدة أيضاً من المحكمة إبداء رأيها حول كيفية تأثير هذه السياسات والممارسات في «الوضع القانوني للاحتلال»، وما هي العواقب القانونية التي قد تنشأ لجميع الدول وللأمم المتحدة من هذا الوضع

«ووصف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، طلب إبداء رأي محكمة العدل الدولية بأنه «قرار بغرض

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024